

برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أ/ سهام عبد الكريم

جامعة البليدة

تعرف الساحة الاقتصادية في الجزائر تطورات جد هامة، خاصة فيما يتعلق بالانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، والذي ستكون له انعكاسات ملحوظة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتختلف هذه الانعكاسات من مؤسسة لأخرى حسب الوضعية التنافسية لكل منها، ولهذا وجب تدخل الدولة من خلال وضع آليات تمكن المؤسسات الجزائرية من الصمود في وجه المنافسة القوية التي ستواجهها، كما أنه من أهم الأسباب التي تستدعي تبني برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية هو إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وما يستتبع ذلك من تأسيس لمنطقة التبادل الحر، كل هذا سيعرض المؤسسات الجزائرية إلى منافسة شديدة وفي هذا الإطار قامت الجزائر بوضع جملة من البرامج قصد تأهيل مؤسساتها الاقتصادية ورفع قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة الأجنبية.

أولاً: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية.

لقد شرع في تنفيذ أولى عمليات تأهيل المؤسسات الصناعية في سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم مساعدات مالية للجزائر قدرت قيمتها ب 1000269 دولار.

ويسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكليف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية.

ويقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج يخصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فيخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.¹

- على مستوى المؤسسة:

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة على تحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بهذه العمليات القيام بالتطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعاني من صعوبات.

- على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة:

نظرا لكون المؤسسة الجزائرية لا تستفيد من الظروف الملائمة مقارنة مع المؤسسات الأجنبية المنافسة وحرصا منها بالتكفل بهذا الرهان قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات إرتأت بأنها ذات طابع أولوي:²

أ- تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية.

ب- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

ج- دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياس القانونية).

د- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.

1- معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل:

حتى يتم قبول المؤسسة لتبني برنامج التأهيل المسطر من طرف وزارة الصناعة الجزائرية فإن المؤسسة يجب أن تتوفر على جملة من المعايير التي تعتبر الأساس الذي يتم من خلاله قبولها في برنامج التأهيل والاستفادة من المساعدات التي يقدمها صندوق ترقية التنافسية الصناعية وتمثل هذه المعايير فيما يلي:³

- المؤسسة تخضع للقانون الجزائري.

- تنتمي المؤسسة إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية.
- التسجيل في السجل تجاري ورقم التعريف الضريبي.
- ثلاث سنوات من النشاط على الأقل.
- عدد العمال الدائمين 20 عامل على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و 10 عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية.
- تقديم معايير الأداء المالي التالية:
- * صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة.
- * نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة.

2- تنفيذ برنامج التأهيل:

يتم تنفيذ برنامج التأهيل من خلال تقديم المساعدات المالية ثم متابعة استعمالها.

أ- منح المساعدات المالية:

تتمثل نسب المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في الآتي:⁴

- المساعدات المالية المتعلقة بتكاليف الدراسة (عامة أو مخففة): تتمثل المساعدات المالية المقدمة للمؤسسة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في نسبة 80% من تكلفة الدراسة الإستراتيجية العامة أو المخففة في حدود:
- 1500000 دج في حالة الدراسة العامة.
- 750000 دج في حالة الدراسة المخففة.

- المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية و اللامادية: من أجل تعجيل وضع مخطط التأهيل فإن الصندوق يقوم بتقديم 30% كتسيقات من إجمالي مبلغ المساعدات المحددة في الاتفاقية الموقعة بين وزارة الصناعة والمؤسسة المعنية.

- المساعدات المالية المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل: في كلا الحالتين سواء كانت الدراسة عامة أو مخففة فإن المساعدات المالية المقدمة للمؤسسة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية تمثل نسبة 80 % من مبلغ الاستثمارات غير المادية (تكوين، دراسات، برامج...).

وفي حالة الدراسة العامة تضاف نسبة 10 % من مبلغ الاستثمارات المادية في حدود 20 مليون دج.

ب- متابعة برنامج التأهيل:

تتم متابعة برنامج التأهيل من خلال متابعة استعمال المساعدات المالية الممنوحة في إطار البرنامج، ويجب التمييز بين المساعدات الممنوحة بموجب التشخيص الإستراتيجي ومخطط التأهيل والمساعدات المتعلقة بالاستثمارات المادية أو غير المادية، ويمكن للأمانة التقنية أن تقوم بالمراقبة الميدانية لإنجاز الاستثمارات ومراقبة الوثائق والمستندات والفواتير التي تثبت العمليات الاستثمارية.⁵

3- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية.

حسب وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإلى غاية نهاية ديسمبر 2006 تمثلت حصيلته فيما يلي:⁶

تقدمت 406 مؤسسة (منها 235 عمومية و 171 خاصة) بطلبات الانخراط منها 290 مؤسسة (155 عمومية و 135 خاصة) تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

ولقد وقعت 137 مؤسسة اتفاقيات مع وزارة الصناعة منها:

117 مؤسسة للاستفادة من الإعانات برسم دراسة التشخيص وتنفيذ مختلف عمليات التأهيل المادية واللامادية أي بعدد إجمالي للعمليات يبلغ 1844 بمعدل يقارب 16 عملية لكل مؤسسة.

20 مؤسسة استفادت من إعانة مقتصرة على دراسة التشخيص.

ويبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1864 عملية منها 1102 عملية لا مادية.

ثانيا: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد قامت الجزائر بتجسيد برنامجين أساسيين لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولهما يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج ميدا، أما الثاني فهو برنامج وطني تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر حتمت عليها تحسين محيطها الاقتصادي وإعطاء المؤسسات الاقتصادية كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية وجعلها في المستوى المطلوب من خلال تطوير قدراتها وتنويع نشاطاتها، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأوروبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي، ويتميز هذا البرنامج بما يلي:⁷

- هو برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية.

- تحدد مدة هذا البرنامج ب 05 سنوات بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007.

- تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج ب 62,9 مليون يورو.

- يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الأوروبيين والجزائريين.

1-1- نشاطات برنامج ميدا:

تتمثل النشاطات الرئيسية التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها في الآتي:⁸

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم تطوير الأدوات والوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تغطية ضمانات صندوق الضمان.

- تعزيز قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية.

1-2- محاور برنامج ميذا:

يرتكز برنامج ميذا لدعم تطوير وتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور رئيسية وهي:⁹

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: ويكون من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات قصد تحسين تنافسيتها ودعمها في نشاطات التأهيل والتطوير والاندماج ضمن فضاءات التبادل والشراكة، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات.

- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: ويكون من خلال وضع و تنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها.

- دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: ويكون من خلال الدعم المؤسسي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسسي.

إن هذا البرنامج لا يمول الاستثمارات المادية بل يقتصر فقط على الاستثمارات غير المادية (تكوين، الدعم التقني...) كما أن المساعدات المقدمة من أجل تمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات لا تتجاوز نسبة 80% من إجمالي التكاليف التي تحملتها هذه المؤسسات.¹⁰

1-3- نتائج برنامج ميذا:

تمثلت النتائج المحققة من خلال هذا البرنامج إلى غاية 31 أكتوبر 2006 فيما يلي:¹¹

تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج ويمثل هذا العدد نسبة 31% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي والتي تمثل 2147 مؤسسة، ولقد تم الدخول الفعلي ل 405 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة 18,9 % من مؤسسات القطاع الصناعي أما 263 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج، كما استفادت 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الحصول على التغطية المالية من الصندوق الوطني لضمان القروض.

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، ولقد حظي هذا البرنامج بموافقة مجلس الحكومة في جلسته ليوم 10 ديسمبر 2003 وكذا مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 08 مارس 2004 ويمتد هذا البرنامج على مدار 06 سنوات ويتم تنفيذه ابتداء من سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج.¹²

ويندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.¹³

2-1- أسباب تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعود الأسباب الرئيسية لوضع برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:¹⁴

- إن برامج التأهيل الموجودة والمتمثلة في برنامج وزارة الصناعة وبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لا تشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل والتي تمثل نسبة 97% من إجمالي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أن شريحة هامة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير معنية ببرامج التأهيل المطبقة.

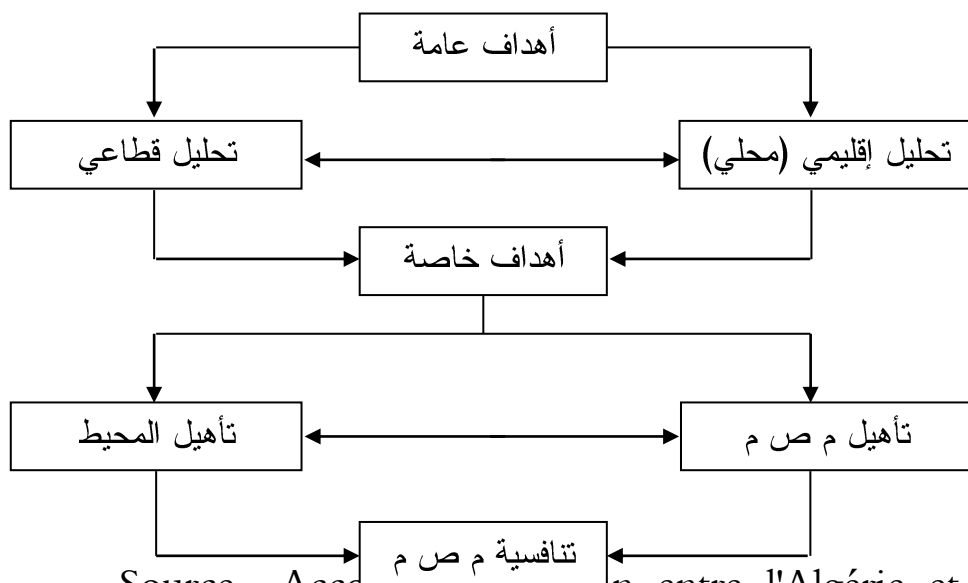
- إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وترقيتها وتأهيلها.

- إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب تصميم برامج خاصة لتأهيلها.

2-2- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تمثيل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: البيان العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.



Source : Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, op.cit, P 35.

و حسب هذا الشكل فإن هذا البرنامج يشمل أربعة محاور أو جوانب رئيسية وهي:

- الجانب القطاعي من خلال تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل.

- الجانب الإقليمي من خلال توحيد المعايير والمقاييس للولايات ذات الأولوية، حيث يمس البرنامج في المرحلة الأولى 10 ولايات يتركز فيها أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.)*

- جانب المحيط من خلال تحسين المحيط المؤسساتي وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- جانب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها و جعلها في المستوى المطلوب.

كما أن لهذا البرنامج أهداف عامة و أخرى خاصة نوضحها كما يلي:

- الأهداف العامة: لقد تم إعداد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قصد مواجهة متطلبات تحرير المبادلات و حركة السلع و الخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وتتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق وكذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار، الجودة، الإبداع...¹⁵

ولتحقيق هذه الأهداف يجب على المؤسسات التكيف مع التغيرات ومواكبة الطرق والسياسات التنظيمية خاصة فيما يتعلق بتسيير الجودة والتكاليف وتأهيل الموارد البشرية والحصول على التقنيات الجديدة والمعرفة التقنية.

- الأهداف الخاصة: تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التالي:¹⁶

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.

- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.

- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.

2-3- أجهزة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تجدر الإشارة إلى أنه وبالتشاور مع أرباب العمل والجمعيات المهنية تم الاتفاق على إنشاء آليات مثل: صندوق ضمان القروض، صندوق ضمان قروض الاستثمار وقد تم تدعيم هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من أجل تسهيل عملية الاستثمار، ومن ناحية أخرى يعتبر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية محفزا على إنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك قصد تحسين مستوى الإنتاجية والرفع من التنافسية في ظل تزايد حدة المنافسة لدولية ونوضح ذلك فيما يلي:

- صندوق ضمان القروض:*)

يتولى هذا الصندوق منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات، تحديد التجهيزات وعمليات التوسيع، وحتى تتم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمانات هذا الصندوق فإنه يجب أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان ب 50 مليون دج.

- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يهدف هذا الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات والتي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، ويحدد المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان بـ 50 مليون دج ولا تستفيد من ضمانات هذا الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة، قروض النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية، ويقوم بتغطية المخاطر التالية:

أ- عدم تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- التصفية القضائية للمؤسسة المقترضة.

ج- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتولى هذه الوكالة المهام التالية:¹⁷

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها.

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.

- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية.

- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره.

- انجاز الدراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.

- جمع المعلومات حول مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.

- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يتكفل هذا الصندوق بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط الذي تنشط فيه كما يلي:¹⁸

أ- نشاطات التأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتمثل نشاطات التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العناصر التالية:

- الدراسات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي.
- إعداد مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة.
- تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة.
- إعداد دراسات السوق.
- المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة.
- دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- أنشطة الدعم في مجال التقييس و القياس و الملكية الصناعية.
- دعم الابتكار التكنولوجي و البحث و التطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تتعلق نشاطات المحيط بالمجالات التالية:
- انجاز الدراسات عن شعب النشاطات.
- إعداد الدراسات حول الموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات.
- انجاز دراسات عامة لكل ولاية.
- تدعيم قدرات الجمعيات المهنية قصد تعميم فهم و تأطير برنامج التأهيل.

- تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تسهيل الحصول على القروض البنكية.
- إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي تحسيبي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- متابعة وتقييم آثار ونتائج البرنامج.

3-4- منح المساعدات المالية.

- تتمثل المساعدات المالية المقدمة في إطار هذا البرنامج في الآتي:¹⁹
- 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600000 دج.
- 100% من تكلفة الاستثمارات غير المادية.
- 20% من تكلفة الاستثمارات المادية.
- ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل ب 05 مليون دج (استثمارات مادية و غير مادية).
- كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.
- وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج هو في مرحلته الأولى من التنفيذ لذا لا يوجد أي نتائج محققة متعلقة بهذا البرنامج.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تميزها ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الخارجية وما تمثله من رهانات وتحديات أمام المؤسسات الجزائرية وإدراكا بعدم قدرتها على التكيف مع الواقع الاقتصادي المفروض والصمود أمامه أصبح من

الواجب تأهيلها و العمل على إخراجها من دائرة التقييد إلى آفاق الاحتراف وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي.

وتسعى الجزائر من وراء تطبيق برامج تأهيل مؤسساتها الاقتصادية إلى تحسين تنافسياتها مقارنة بالمؤسسات الأجنبية ومن أجل تحقيق ذلك قامت بتجسيد عدة برامج وقناعة منها بالفروق الجوهرية بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية فقد سعت جاهدة إلى محاولة اكتساب الخبرات والتجارب من الاتحاد الأوروبي من خلال تنفيذ برنامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

إن نجاح برامج التأهيل يتطلب الاهتمام بمختلف وظائف المؤسسة ونشاطاتها كما تحتاج عملية التأهيل إلى جلب الخبرات الأجنبية والاستفادة من تكنولوجيا متطورة وتقنيات تسييرية راقية في عصر لا يعترف إلا بالقوة الاقتصادية كمقياس للاندماج في الاقتصاد العالمي.

الإحالات:

¹ Actes des assises nationales de la PME, ministère de la petite et moyenne entreprises et l'artisanat, janvier 2004, P 184.

² برنامج و جهاز تأهيل المؤسسات الصناعية، وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة، ص 01-02.

³ Manuel des Procédures : nouveau dispositif, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Ministère de l'Industrie, P 06.

⁴ Ibid, P 06.

⁵ Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises, Ministère de l'industrie et de la restructuration, P 27.

⁶ برنامج و جهاز تأهيل المؤسسات الصناعية، مرجع سابق، ص 03-04.

⁷ Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne (ce que vous devez savoir), Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Algérie, octobre 2005, P 32.

⁸ Ibid, P 32.

⁹ Mustapha Benbada, la Mise à Niveau des PME/PMI, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Novembre 2006, P 08.

¹⁰ Actes des assises nationales de la PME, op.cit, P346.

¹¹ Mustapha Benbada, op.cit, P 13-19.

¹² Ibid, P 32.

13 القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77، ص 07.

14 Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Le Ministère de la PME et de l'Artisanat, Octobre 2003, P 04.

(*) تتمثل هذه الولايات في: الجزائر، وهران، تيزي وزو، بجاية، سطيف، البليدة، شلف، بومرداس، قسنطينة و عنابة. حيث مثل مجموع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهذه الولايات ما نسبته 48,22 % من العدد الإجمالي و ذلك سنة 2005 أما في سنة 2006 فقد بلغت نسبة هذه المؤسسات 47,98 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

¹⁵ Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, op.cit, P 34.

¹⁶ Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, op.cit, P 05.

(*) لقد تم تطبيق ميكانيزم ضمان القروض لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك سنة 1934 و بعدها في ألمانيا ثم في اليابان (1937)، ثم انتقل بعد ذلك إلى معظم دول العالم المتقدم و النامي، غير أن كل بلد تبني الصيغة التي تتماشى مع نظامه المصرفي و المالي.

¹⁷ المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية بتاريخ 04 ماي 2005، العدد 32، ص 28-29.

¹⁸ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 فيفري 2007 يحدد إيرادات و نفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 18 مارس 2007، العدد 18، ص 16-17.

¹⁹ Le programme national de mise à niveau de la PME Algérienne, Ministère de la PME et de l'Artisanat, P 08.